

رئيس الوزراء العراقي يفتح في أنقرة ملفات الإعمار والمياه والأمن

ضعف الاقتصاد العراقي وارتفانه للنفط يؤسسان لعلاقة غير متكافئة مع تركيا



الاستشارة من رمضاء خامنئي بلهب أردوغان

لزيادته إلى 20 مليار دولار، بحسب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، خلال مؤتمر صحافي في أنقرة الأربعاء مع نظيره العراقي فؤاد حسين. وأضاف الشمري أن الكاظمي سيسعى إلى إقناع أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال والشركات التركية للاستثمار في العراق، وبشكل خاص في ملف إعادة إعمار المدن المتضررة من الحرب ضد تنظيم داعش.

ورأى أن "موضوع النفط والطاقة قد يكون من الملفات الضاغطة، مع ضرورة أن تفهم تركيا أن تصدير النفط يجب أن يكون عبر الحكومة الاتحادية".

وتصدر حكومة إقليم كردستان شمالي العراق النفط المنتج من حقوله إلى أسواق العالم عبر ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، في ظل خلافات بين بغداد وأربيل بشأن إدارة الثروة النفطية وتوزيع إيراداتها.

وبحسب الاتفاق، فإن ضمان حفظ الأمن في القضاء هو مهمة قوات الأمن الاتحادية، بالتنسيق مع قوات الإقليم، وكذلك إبعاد كل الجماعات المسلحة غير القانونية إلى خارج القضاء.

كما ينص الاتفاق على إنهاء وجود حزب العمال في سنجان، وإلغاء أي دور للكليات المرتبطة بها في المنطقة.

وقال الشمري إن الكاظمي يدرك جيدا أن قضية "بسي كا كا" بحاجة إلى تعاون كبير بين العراق وتركيا وكذلك إيران لمكافحة هذا التنظيم.

وتطرق الشمري إلى الملف الاقتصادي والتجاري بقوله إن "تركيا من البلدان المهمة في المنطقة، ولديها حجم تبادل تجاري كبير مع العراق"، متوقعا أن يتوصل البلدان إلى تفاهات تصب على الصالح تنمية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

ويبلغ حجم التبادل التجاري العراقي التركي 17 مليار دولار وتهدف تركيا

بمكافحة وتطوير الجهات المسلحة المتمثلة في حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى التعاون الاستخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب.

وأضاف الشمري أن الكاظمي ملزم بدستور العراق، الذي ينص على عدم جواز استخدام الأراضي العراقية كمنصة للاعتداء على دول الجوار، وسيعمل على التنسيق مع أنقرة في هذا الخصوص.

ورجح أن يقدم الكاظمي نموذج قضاء سنجان في محافظة نينوى حتى وإن كان غير مكتمل، للجانب التركي، كجزء من إجراءات الحكومة للحد من تواجد عناصر الحزب.

وفي 9 أكتوبر الماضي، وقعت الحكومة الاتحادية في بغداد برئاسة الكاظمي، اتفاقا مع حكومة إقليم كردستان العراق لحل المشكلات القائمة في قضاء سنجان، وهو إحدى المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل.

وعلى صعيد أممي قدم تعهده للرئيس التركي بعدم التسامح مع أي كيان يهدد أمن تركيا في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني.

وعن زيارة الكاظمي إلى أنقرة قال المحلل السياسي العراقي إحسان الشمري إن "العراق يتطلع إلى تفتيح علاقاته مع الجارة تركيا، خصوصا وأن طبيعة الأوضاع التي تمر بها المنطقة تمثل تحديا للجميع".

وعن أبرز الملفات التي حملها الكاظمي إلى تركيا، أشار الشمري إلى موضوع المياه قائلا "العراق يتطلع لتفهم تركي في قضية حاجته المتزايدة إلى المياه والوصول إلى تفاهات أو إبرام اتفاق حول تنظيم الحصص المائية بشأن نهري دجلة والفرات".

كما يتطلع العراق، بحسب الشمري، إلى تفهم تركي بأن الضربات الجوية والعمليات العسكرية التركية داخل العراق تمثل تحديا للبلدين في ما يرتبط

رَفَع مستوى التعاون مع تركيا يمثل بالنسبة لحكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، وسيلة من وسائل إضفاء التوازن على العلاقات الخارجية للعراق، والتأسيس لعلاقات إقليمية تقوم على تبادل المنافع، بعيدا عن منظور الهيمنة والتبعية، الذي حكم العلاقة بين بغداد وطهران لسنوات طويلة. لكن العائق أمام تحقيق هذا المنظور الطموح، هو أن العراق ضعيف وغير قادر على تحقيق الندية المطلوبة في العلاقات بين الدول، ما يجعل اللجوء إلى تركيا بحد ذاته محفوفا بخطر الوقوع تحت هيمنتها، خصوصا في ظل ما يميز قيادتها الحالية من جشع وانتهازية.

● أنقرة - محملا بطموحاته في إنشاء علاقات مثمرة للعراق مع بلدان محيطه الإقليمي تقوم على تبادل المنافع المادية بعيدا عن منظور الهيمنة والتبعية، الذي حكم علاقة البلد بالجارة الشرقية إيران منذ أكثر من 17 عاما، حل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الخميس، بالعاصمة التركية أنقرة، حيث كانت له مباحثات مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان شملت مجالات السياسة والأمن والاقتصاد، لاسيما ملف المياه الحساس بالنسبة للعراق، الذي يتلقى الجزء الأكبر من مياهه المستخدمة في الشرب والزراعة والصناعة من تركيا عبر نهري دجلة والفرات.

ويناسب طموح الكاظمي هذا، أهدافا تعمل تركيا بقيادة أردوغان على تحقيقها منذ سنوات، وتتمثل في فتح المزيد من الأبواب للوصول إلى الثروة النفطية الهائلة للعراق والاستفادة منها، خصوصا وأن التعاون التجاري مع هذا البلد، الذي لا يكاد ينتج شيئا باستثناء النفط الخام، سيكون قائما على تصدير مختلف أنواع السلع والخدمات إليه بالعملة الصعبة، دون استيراد أي منتجات منه.

وشدد على أن المنطقة لن تنعم بالسلام قبل أن يتم سحق رأس الإرهاب بالكامل، معتبرا أنه لا مكان أبدا لمنظمة حزب العمال التي وصفها بالإرهابية والانفصالية في مستقبل تركيا والعراق وسوريا.

وتابع "قرنا مع السيد الكاظمي مواصلة مكافحة الأعداء المشتركين المتمثلين بتنظيمات داعش وبي كا كا وعلو الإرهابية"، مضيفا "سنجري زيارة إلى العراق لعقد اجتماع المجلس الاستراتيجي التركي - العراقي رفيع المستوى في أقرب وقت".

ومن جهته عبّر رئيس الوزراء العراقي عن طموحه لمشاركة تركيا في إعادة إعمار المناطق المدمرة خلال الحرب على تنظيم داعش بين سنتي 2014 و2017.



إحسان الشمري

العراق يتطلع لتفهم تركيا لحاجته المتزايدة إلى المياه

الحكومة اليمنية تتهم البعثة الأممية بالخضوع للحوثيين

صنعاء - اتهمت حكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بعثة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة تنفيذ اتفاق ستوكهولم في الحديدة وتطبيق وقف إطلاق النار في المدينة الواقعة على الساحل الغربي اليمني، بالخضوع لجماعة الحوثي المتمردة وبالإستجابة لضغوطها.

وقال محمد الحضرمي، وزير الخارجية في الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، الخميس، إن بعثة الأمم المتحدة في الحديدة "حبيسة بيد الحوثيين"، معتبرا أنه "لا يمكن القبول باستمرار ذلك".

وأكد الحضرمي خلال لقائه نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة دانيليا كروسلاكفي، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سبأ"، على ضرورة أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة من أداء مهامها وفقا لولايتها "وإيقاف تدخلات وإعاقات ميليشيا الحوثي لتحرركاتها".

كما شدد على ضرورة العمل على نقل مقر البعثة إلى مكان محايد في الحديدة حتى تتمكن من أداء المهام المنوطة بها بالشكل الأمثل.

وأوضح الحضرمي أنه من الضروري "الاستمرار في إجراءات التحقيق في انتهاكات الحوثيين بما فيها استهداف العقيد الصليحي قبل الحديث عن عودة فريق الحكومة لممارسة عمله في لجنة تنسيق إعادة الانتشار".

والعقيد الصليحي هو أحد ضباط فريق الارتباط الحكومي في اللجنة التي

ترأسها الأمم المتحدة لتنسيق إعادة الانتشار والذي قتل على أيدي الحوثيين. وأردف الحضرمي بالقول "إن عودة الفريق دون تحرير البعثة الأممية من سيطرة الحوثيين لن تجدي نفعا ولن تغير الواقع المرير في المحافظة ولن تخدم بأي حال من الأحوال تحقيق أي تقدم في مسألة تنفيذ اتفاق الحديدة".

ومن جهتها، أكدت دانيليا أن البعثة ستبذل ما بوسعها لضمان تنفيذ اتفاق الحديدة وفقا للولاية الممنوحة للبعثة وبما يخدم عملية السلام في اليمن.

وتأسست البعثة الأممية لدعم اتفاق الحديدة في اليمن بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق ستوكهولم في ديسمبر 2018 بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي. وقامت البعثة بنشر نقاط مراقبة مشتركة تضم ضباط ارتباط من القوات الحكومية والقوات الحوثي، لمراقبة وقف إطلاق النار بالمدينة التي تشهد اشتباكات مسلحة في حين لا ينفك طرفا الصراع يتبادلان الاتهامات بشأن خرق الاتفاق.

وعلى الرغم من أن تطبيق اتفاق ستوكهولم لا يزال متعثرا بعد مرور فترة زمنية طويلة على توقيعها، إلا أنه يظل الإنجاز الوحيد في رصد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، الذي بدأ طيلة السنوات الماضية بصدد الدوران في حلقة مفرغة مكتفيا بالاتصالات والحوارات المكوكية إلى اليمن والعواصم الإقليمية دون تحقيق اختراق يذكر في حلحلة الأزمة والدفع نحو حل سلمي لها كفيل بإنهاء ما أصبح بمثابة أكبر كارثة إنسانية في العالم.

لا تأثير لرحيل ترامب على صفقة إف - 35 للإمارات

العمل في الوزارة عن كثب مع نظرائهم الإماراتيين، متوقعا احترام بلاده كافة الاتفاقيات التي وقعت عليها.

وتشمل الصفقة العسكرية بين الإمارات والولايات المتحدة إلى جانب طائرات إف-35 - المقاتلة التي تنتجها لوكهيد مارتن، منتجات من شركة جنرال أتوميكس وصواريخ تصنعها رايبثيون.

وتتمت الصفقة الأسبوع الماضي من تخطي اعتراض الديمقراطيين عليها حيث فشل أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون في محاولتهم منع بيع المقاتلات المتطورة وطائرات دون طيار لدولة الإمارات.

ولم يحصل مشروعا القانونيين اللذان قدما لإحباط الصفقة على الأغلبية البسيطة الضرورية في مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه معسكر الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب.

وكان ترامب هدد باستخدام حق النقض ضد مشروعي القانونيين إذا ما تم تمريرهما، ما يعني أن مجلسي الشيوخ والنواب كانا بحاجة إلى حشد أغلبية الثلثين لكسر الفيتو الرئاسي ومنع إتمام الصفقة.

وقال السيناتور الجمهوري روي بلانت إن بيع الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة "يدعم الوظائف الأميركية ويقوي موقف أصدقائنا الذين يبرون أعداء مشتركين ويعملون بشكل مباشر لتحرير بلادهم ومنظقتهم في اتجاه أفضل بكثير".

وقال البيت الأبيض في بيان إن الأسلحة ستتمكن الإمارات من "ردع السلوك العدواني الإيراني المتزايد والتهديدات الصادرة في أعقاب اتفاق

واشنطن - استبعد مسؤول أميركي تأثر صفقة بيع مقاتلات إف-35 - المتطورة لدولة الإمارات العربية المتحدة بتغيير الإدارة الأميركية ومسور السلطة من الرئيس الجمهوري دونالد ترامب إلى خلفه الديمقراطي جو بايدن.

وقال كلارك كوبر، مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون العسكرية

والسياسية، إن الصفقة تسير بشكل جيد وسريع، رغم استبدال الإدارة الأميركية قريبا.

ونقل الموقع الإلكتروني "أي 24 نيوز" عن كلارك قوله إن تولى بايدن السلطة ليس من المتوقع أن يؤثر على الصفقة، التي تقدر بـ3.3 مليار دولار.

وأوضح المسؤول الأميركي أنه يجري



التكنولوجيا في قممها